في تقرير لمكتب المالية بالمحافظة :

6 مليارات و120 مليون ريال إيرادات السلطةالمحلية في إب العام الماضي

إيرادات الضرائب بالمحافظة شكلت 99 ٪ من إجمالي إيراداتها

إب / سبأ:

حققت السلطتان المحلية والمركزية بمحافظة إب خلال العام المالي المنصرم 2007م إيرادات وصلت إلى ستة مليارات و120 مليوناً و899 ألف ريال، فيما زادت المصروفات عن 23.430.694.000 ثلاثة وعشرين ملياراً وأربعمائة وثلاثين مليوناً وستمائة وأربعة وتسعين ألف ريال للسلطتين.

وأوضح تقرير مكتب المالية بالمحافظة لاجتماع المكتب التنفيذي يوم الثلاثاء الماضي برئاسة محافظ المحافظة علي بن علي القيسي أن إجمالي الموارد المحلية الفعلية للأجهزة التنفيذية بالمحافظة خلال العام 2007م (بدون الدعم المركزي) بلغ ملياراً و341 مليوناً و291 ألف ريال، فيما بلغ إجمالي الموارد المشتركة 475 مليوناً و606 ألف ريال، وإجمالي الموارد المركزية 4 مليارات و304 ملايين وألفي ريال.

وأفاد التقرير أنه تم تحقيق زيادة في التحصيل عن الربط للموارد المركزية بمبلغ مليارو122 مليوناً و127 ألف ريال بنسبة 35 في المائة بزيادة عن المقابل في العام 2006م بلغت ملياراً و59 مليوناً و525 ألف ريال، بنسبة 33 المائة وشكلت إيرادات مكتب الضرائب نسبة 99 المائة من إجمالي هذه الموارد.

وبحسب التقرير حقق مكتب الضرائب زيادة عن الربط بنسبة 37 ٪، ومكتب الجوازات بنسبة 31 بالمائة، فيما أخفقت بعض المكاتب في تحقيق الربط، مثل جامعة إب بنسبة 73 بالمائة، المعهد الوطني للعلوم الإدارية 71بالمائة ومكتب الأشغال بنسبة 67بالمائة، وقامت بعض المكاتب بالتوريد في حين أنه لا يوجد لها ربط في الموازنة مثل العدل، النيابة، الصحة، الصناعة والتجارة.

أما الموارد المحلية الذاتية فقد بلغت خلال العام 2007م 578 مليوناً و250 ألف ريال بنقص عن الربط بلغ 90 مليوناً و726 ألف ريال وبنسبة 13بالمائة، في حين تم تحقيق زيادة عن المقابل في العام 2006م 123 مليوناً و701 ألف ريال بنسبة زيادة 27بالمائة.

وشكلت الموارد المحلية لمديرية الظهار ما نسبته 21 بالمائة من إجمالي الموارد المحلية خلال السنة المالية 2007م تليها على الترتيب المشنة ، ذي السفال ، يريم ، وبنسب متفاوتة.. وحققت مديرية مذيخرة زيادة عن الربط المقر عليها في الموازنة بنسبة 4 بالمائة وكذلك النادرة 3 بالمائة.

فيما أخفقت باقي المديريات في تحقيق الربط المقرر من الموارد المحلية ومنها مديرية الشعر 36 بالمائة، حبيش والمشنة 26 بالمائة ، بعدان 24 بالمائة، وبقية المديريات بنسب متفاوتة.

وعلى مستوى المكاتب بين التقرير أن الموارد المحلية الذاتية من مكتب التربية والتعليم مثلت 33 بالمائة والإدارة المحلية 32 بالمائة.

كما أوضح التقرير أن بعض المكاتب تمكنت من توريد زيادة عن الربط المقر عليها مثل مكتب المالية 972 بالمائة ومكتب شئون المغتربين 917 بالمائة تمثل إيرادات عقوبات، ومكتب الصناعة والتجارة 709 بالمائة والإعلام 202 بالمائة.. وأخفق كل من مكتب الشئون الاجتماعية بنسبة نقص 57 بالمائة ومكتب الأشغال العامة والطرق 53 بالمائة، والإدارة المحلية 40 بالمائة.

وفيما يخص الموارد المشتركة حدث نقصا في تحقيق الربط مقداره 116 مليونت ً و663 ألف ريال وبنسبة 20 بالمائة في حين حققت زيادة عن المقابل من العام الماضي 49 مليوناً و591 ألف ريال بنسبة 12بالمائة.

وتمركزت الموارد المشتركة الذاتية من مديرية الظهار 26 بالمائة من إجمالي الموارد المشتركة، ومديرية المشنة 23 بالمائة، تليها على الترتيب ذي السفال ، يريم بنسب متفاوتة .

وبين التقرير أن جميع المديريات أخفقت في تحقيق الربط المقرر عليها من الموارد المشتركة وفي مقدمتها مديرية السبرة 44 بالمائة ، القفر 38 بالمائة ، ريف إب والمخادر 34 بالمائة، وبقية المديريات بنسب متفاوتة، كما أن بعض المكاتب أخفقت ومنها الأشغال العامة والزراعة والري بنسبة 45 بالمائة والصناعة والصحة العامة والسكان والإدارة المحلية بنسب متفاوته.

لكن التقرير أشار في المقابل إلى تحقق زيادة في الموارد المشتركة عن العام 2006م بلغ 49 مليوناً و591 ألف ريال بنسبة 12 بالمائة، كما حققت بعض المكاتب زيادة ومنها التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية.

وفيما يخص إيرادات المحافظة من المنح الرأسمالية المتمثلة بالحصة من الموارد العامة المشتركة والدعم المركزي الرأسمالي فقد بلغت خلال العام الماضي 763 مليوناً و41 ألف ريال، وتحققت زيادة في الدعم المركزي الرأسمالي 333 مليوناً و125 ألف ريال بنسبة 122 بالمائة، تمثلت في دعم المشاريع المتعثرة، بينما حدث عجز عن الربط في الحصة من الموارد العامة المشتركة بمبلغ 31 مليوناً و96 ألف ريال وبنسبة 17 بالمائة.

وأرجع التقرير أسباب العجز في تحقيق الربط للموارد المحلية والمشتركة للعام الماضي لعدم رفد أجهزة السلطة المحلية بالمديريات بالكوادر المؤهلة والنشطة وكذلك بالتجهيزات اللازمة وإعطائها كافة الصلاحيات في عملية المتابعة في تحصيل الإيرادات بكافة أنواعها وفقا لقانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م ولائحتيه التنفيذية والمالية.

وفيما يخص الاستخدامات (المصروفات) أشار تقرير مكتب المالية بمحافظة إب إلى أن إجمالي استخدامات السلطة المركزية بشقيها الجارية والرأسمالية للسنة المالية بلغ خلال عام 2007م مبلغ مليارين و607 ملايين و795 ألف ريال بمؤشر انحراف موجب عن إجمالي التقديرات بمبلغ 335 مليون و483 ألف ريال وبنسبة 11 بالمائة .

فيما بلغت الزيادة في الإنفاق الفعلي عن السنة المقابلة 2006م، بـ 452 مليوناً و943 ألف ريال وبنسبة 17 بالمائة.. وبلغت إجمالي النفقات الرأسمالية 428 مليون ريال بمؤشر انحراف موجب عن تقديرات الموازنة بـ 879مليون و815 ألف ريال وبنسبة 67 بالمائة.

وبلغ الإنفاق الفعلي خلال السنة المالية 2007م للنفقات الجارية لمكاتب السلطة المركزية مليارين و178 مليوناً و823 ألف ريال، بتجاوز عن التقديرات بـ 544 مليوناً و331 ألف ريال، وبنسبة (- 33 بالمائة) نتيجة إنفاق فعلي قدره 726.728.488 ريال لمكاتب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والعدل، النيابة العامة، فرع اللجنة العليا للانتخابات، جهاز محو الأمية، المعهد الصحي، المركز الوطني للمرأة، لم تتضمنها الجداول الخاصة بالاستخدامات المركزية في موازنة العام 2007م ، إلى جانب الإضافات المالية بمرتبات إكرامية فخامة رئيس الجمهورية لشهر رمضان وفوارق التظلمات للموظفين بالتسكين والنقل للهيكل العام للأجور وافتتاح مركز وطني للمرأة كمكتب جديد.

وأشار إلى أنه تحقق وفر في النفقات الرأسمالية المركزية للسنة المالية 2007م عن إجمالي تقديرات الموازنة بـ 879.815.701 ريال وبنسبة وفر 32 بالمائة.

كما بلغ إجمالي الوفر عن البلاغات المصرح بها شهريا والمقفل في نهاية العام إلى حساب الحكومة العام لمكاتب السلطة المركزية (107.086.834) ريال بنسبة 4 بالمائة بشقيها الرأسمالي والجاري.

وفي جانب استخدامات (مصروفات) السلطة المحلية أوضح التقرير أن إجمالي الاستخدامات لمكاتب السلطة المحلية بالمحفظة خلال العام المالي 2007م بلغ 20 ملياراً و822 مليوناً و899 ألف ريال بتجاوز عن التقديرات 4 مليارات و663 مليوناً و908 ألف ريال وبنسبة 29بالمائة، بزيادة في الإنفاق الفعلي عن السنة المقابلة 2006م 3 مليارات و948 مليوناً و573 ألف ريال وبنسبة 19بالمائة.

وأشار إلى أن النفقات الجارية لمكاتب السلطة المحلية خلال السنة 2007م بلغت 19 ملياراً و344 مليوناً و617 ألف ريال بتجاوز عن التقديرات 4 مليارات و907 ملايين و883 ألف ريال وبنسبة 34 بالمائة.

وفيما يخص النفقات الرأسمالية فقد بلغت خلال العام 2007م ملياراً و478 مليوناً و283 ألف ريال بمؤشر انحراف موجب عن التقديرات بلغ 243 مليوناً و974 ألف ريال وبنسبة 14بالمائة .

حيث تجاوزت جميع المديريات تقديرات الموازنة في الإنفاق الفعلي كما تجاوزت المنصرف الفعلي المقابل للعام 2006م، إلى جانب التجاوز للمكاتب عن التقديرات في مكتب الأشغال العامة والطرق بنسبة 248بالمائة والتربية والتعليم بنسبة 32 بالمائة والتعليم الفني والتدريب المهني 24 بالمائة والصحة العامة والسكان 21 بالمائة.

وبلغ الوفر من اعتمادات النفقات الجارية 89 مليوناً و717 ألف ريال بزيادة في الاعتمادات السنوية بين عامي 2007-2006م المقرة بلغت نسبتها ٪16 فيما ارتفعت الزيادة بين عامي 2008-2007م إلى ٪89 وهذه المقارنة خاصة بنفقات الباب الأول (أجور إضافية ومكافآت) والباب الثاني كاملاً.

وحول الموازنة الوظيفية للعام 2007م أفاد تقرير مدير عام مكتب المالية بمحافظة إب حسن الأعجم أنه جرى اعتماد 788 موظف بإجمالي مرتبات أساسية شهرية 20 مليوناً و210 آلاف ريال موزعين على 16 جهة حكومية كان نصيب مكتب الصحة والسكان منها 461 وظيفة، ونصيب التربية والتعليم 240 وظيفة، والتعليم الفني والتدريب المهني 21 وظيفة يليها الإدارة المحلية 12، والأشغال العامة 15، والمالية 11، والخدمة المدنية 10درجات وظيفية وتوزعت بقية الدرجات فيما بين بقية المكاتب بحصص متفاوتة مابين -14 درجة .

وأورد التقرير إيضاحاً للإجراءات التي اتخذت في حق متهمين في 34 قضية مرفوعة أمام الجهات الرقابية والقضائية بسبب مخالفات تتصل بالتزوير والاختلاس للمال العام وتزوير في شيكات ومحررات رسمية وتزوير ضمانات أو تقديم ضمانات منتهية وإضرار بمصلحة الدولة وتجاوزات وخصم غير قانوني .. مشيرا إلى فقدان دفاتر قسائم تحصيل وازدواجية لصرف مرتب من جهتين، وتأخر عهد ومدورات بمبالغ تزيد عن 230 مليون ريال .

رئيس هيئة الاستثمار لـ ((الوسط)) البحرينية :

اليمن يتمتع ببيئة استثمارية ومناخ استثماري مشجع

صنعاء / متابعات:

قال رئيس الهيئة العامة للاستثمار في اليمن صلاح محمد العطار إن مؤسسات مالية تعمل في البحرين ستزور اليمن بهدف دراسة إمكانية تمويل الاستثمارات التي يشهدها اليمن في وقت ارتفعت فيه المخصصات التي تعهدت دول الخليج العربية بتقديمها لهذا البلد العربي إلى 5,9 مليارات دولار، وتهدف إلى تأهيل الاقتصاد اليمني، من 4,9 مليارات دولار.

وأبلغ العطار الصحافيين في ختام ندوة للتعريف بفرص الاستثمار في اليمن أن الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمني اتفق مع غرفة تجارة وصناعة البحرين على إنشاء مجلس لرجال الأعمال في البلدين وإنشاء مركز تجاري لتسويق المنتجات اليمنية في المنامة والدخول في مشاريع مشتركة من ضمنها النقل المشترك لتسهيل عملية انتقال البضائع.

وأضاف «أدعو القطاع الخاص البحريني إلى القدوم إلى اليمن ومشاركة الشعب اليمني في النهضة الاستثمارية الحاصلة حاليا كما أدعو بيوت المال البحرينية إلى المشاركة في تمويل مشاريع إستراتيجية في اليمن لما تتمتع به تلك البيوت من خبرة وعلاقات واسعة في المجال المالي الإقليمية والدولي، وأؤكد أن الاستثمارات البحرينية ستحظى بالرعاية والدعم من قبل الحكومة اليمنية ممثلة في هيئة الاستثمار».

وتطرق إلى مخصصات دول الخليج، فقال العطار: «إن هذا الدعم الحكومي يذهب إلى الحكومة

صلاح محمد العطار

وستستغل معظم هذه المبالغ في مشاريع بنية تحتية مثل مشروعات طاقة وتحلية المياه وبناء شبكة طرقات، وتم تخصيص أكثر من 30 في المئة لمشاريع جاهزة».

كما كشف العطار عن أن مشروع الغاز المسال سيبدأ التصدير في نهاية العام الجاري إلى كوريا.

أما بالنسبة إلى المشروعات السياحية، فقال إن اليمن لديه أكثر من 150 جزيرة في البحر الأحمر يمكن تطويرها، وكذلك «إمكانية دخول الخبرات البحرينية لمساعدة المستثمرين اليمنيين وإقامة مشروعات مشتركة لتعليب وتصدير المنتجات الزراعية والسمكية».

وتستورد دول الخليج العربية معظم المواد الغذائية من الخارج، وإن اليمن قد يساعد بقوة في سد حاجات هذه الدول نظرا إلى توافر المنتجات الزراعية فيها، والمساهمة في التكامل الاقتصادي في منظمة المجلس وخصوصاً عند انضمام اليمن المتوقع إليها في العام 2015.

وذكر العطار أن اليمن يسعى إلى تأسيس مركز تجاري في المنامة ليكون عاملاً مهماً لتعريف المستهلكين في البحرين بالمنتجات التي تزخر بها اليمن.

كما أفاد أن الوفد «عرض على بعض بيوت التمويل في البحرين الدخول في مشاريع إستراتيجية في مختلف القطاعات سواء مشاريع عقارية وسياحية حالية أو مشاريع في مناطق صناديق مختلفة في المستقبل، لأن دخول بيوت التمويل البحرينية مهم جداً في هذا الوقت الذي تعيش فيه المنطقة فترة تاريخية فريدة بسبب تحسن أسعار النفط».

وأضاف «هناك سيولة وفائض من الأموال تبحث عن فرص استثمارية لكي توظف هذا الفائض... طموحاتنا في اليمن هو أن نستوعب ولو جزءاً بسيطاً من هذا الفائض».

وتحدث عن النقل بين اليمن ودول الخليج العربية، فقال العطار: «بحثنا في موضوع النقل بدقة لأن أحد معوقات دخول البضائع والتجارة البينية العربية هو مشكلة النقل، وطرحنا فكرة إنشاء شركة نقل بحرية نظرا إلى زيادة الربحية في هذا القطاع، على أن تكون هذه الشركة معنية بالنقل قصير الأجل، حتى لا تدخل في تنافس مع شركات النقل العملاقة».

وأضاف «تطرقنا إلى إنشاء خطوط نقل بحرية من البحرين إلى دبي ثم إلى صلالة (في سلطنة عمان) والمكلا وعدن، ومنها إلى الحديدة وجدة وانتهاء بالعقبة (في الأردن)». هذا سيساهم بشكل جدي في تنقل البضائع من وإلى دول الخليج العربية ويزيد من التجارة البينية العربية.

وكان رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين عصام فخرو وجه دعوة إلى المصارف والمؤسسات المالية في البحرين خصوصاً والمنطقة عموماً إلى الإستثمار في اليمن الذي يوفر فرصاً كثيرة في مجالات عدة، وقال إن هذا البلد العربي يشكل بعدا استراتيجيا مهما لدول منطقة الخليج.

من ناحية أخرى، ذكر رئيس قطاع الترويج في الهيئة العامة للاستثمار في اليمن محمد أحمد يحيى أن الحكومة اليمنية بدأت تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي «وانعكس هذا البرنامج على تحسن المناخ الاستثماري والبيئة الاستثمارية، ونحن هنا للتعريف بهذا المناخ وتسويق عدد من الفرص الاستثمارية الواعدة والمربحة في مختلف القطاعات وخصوصاً القطاع الصناعي والسياحي والعقاري».

وأوضح أن اليمن «بكر وبالتالي توجد فرص متنوعة في مختلف القطاعات، وأن اليمن يتمتع ببيئة استثمارية ومناخ استثماري مشجع جداً. فهناك تحسن في القوانين التي تقدم الكثير من الامتيازات والتسهيلات والضمانات للمستثمرين». وأضاف من ضمن هذه الامتيازات أنه لا يوجد تمييز بين المستثمر العربي والأجنبي من حيث الحقوق والواجبات، أي أن جميع المستثمرين متساوون. كما يمكن للمستثمرين تملك المشروعات بنسبة 100 في المئة. ومن ضمن القطاعات الرئيسية قطاع الصناعات الاستخراجية – صناعة الأسمنت والزجاج والغرانيت باعتبار أن هذه الصناعات تعتمد على مواد أولية متوافرة في اليمن.

إنشاء مجلس لرجال الأعمال في اليمن والبحرين ومركز لتسويق المنتجات اليمنية في المنامة

محافظ عدن في ورشة عمل بمنتدى المدن العربية والأوروبية الذي اختتم أعماله بإعلان دبي :

الدعوة إلى إقامة مناطق للتبادل الحر بين مدن الموانئ

محافظ عدن يشارك في ورشة عمل بمنتدى المدن العربية والاوربية في دبي

عدن /إ نبيل غالب:

أكد منتدى الدول العربية والأوروبية الذي انعقد في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 10 و11 من فبراير الجاري وشاركت فيه مدينة عدن بوفد رأسه محافظ محافظة عدن رئيس المجلس المحلي الأخ أحمد محمد الكحلاني أهمية الحوار والتواصل من أجل مجتمع أكثر أماناً مع حكم محلي فعال والالتزام بتفعيل مجالات التعاون والشراكة بين المدن.

ودعا المنتدى في الإعلان الذي خرج به وسمي (إعلان دبي) إلى العمل على إيجاد وسيلة فعالة لتبادل الخبرات والممارسات الناجحة في مختلف مجالات التنمية والالتزام بتفعيل ودعم التعاون بين بلديات المدن العربية والأوربية في العديد من المحاور ذات الأهمية التي تم تسليط الضوء عليها في المنتدى في مجالات أبرزها الحكم المحلي الرشيد، نقل أفضل الممارسات والإبداع، النقل العام وتخطيط المدن، البيئة والمياه، الأدوات المالية لتمويل مشاريع الشراكة والثقافة والتراث والسياحة.

وكما أوصى الإعلان بعقد مثل هذا المنتدى كل ثلاث سنوات في إحدى المدن العربية والأوروبية بالتناوب وضرورة بذل المدن المزيد من الجهود الفعالة للمحافظة على البيئة والعمل على تحقيق التوازن بين مشاريع التنمية والتطور السكاني والعمراني وبين احتياجات البيئة مع الأخذ بعين الاعتبار حاجة مدننا الضرورية للتنمية المستدامة.

وأوصى المنتدى في إعلانه بتشكيل لجنة إدارية من ممثلي منظمة المدن العربية، المجلس الأوروبي للسلطات المحلية والأوروبية، هيئة الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلس بلديات وأقاليم أوروبا، آخر مدينة مستضيفة والمدينة المضيفة للدورة القادمة وذلك لمتابعة تنفيذ توصيات إعلان دبي والتنسيق بين المدن العربية والأوروبية لتسهيل عملية تبادل التجارب والممارسات وأيضا التنسيق مع الجانب العربي والأوروبي لتنظيم المنتدى القادم الذي تقرر انعقاده في مدينة أوروبية خلال عام 2011م فضلاً عن تنظيم اللقاءات بين المدن العربية والأوروبية وتشجيع اتفاقيات الشراكة بين المدن وتنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية والمشاركة في المنتديات الدولية والإقليمية للمدن.

وأعرب المنتدى في ختام إعلانه عن الشكر والتقدير لمدينة دبي لاستضافتها هذا اللقاء العربي الأوروبي ودعم دولة الإمارات المستمر لمثل هذه اللقاءات الهادفة تطوير المجتمعات بمختلف أنحاء العالم، كما قدم المنتدى شكره لكل المنظمات الأوروبية التي ساهمت مع دبي في استضافة هذا الحدث.

وكان الأخ أحمد محمد الكحلاني قدم مداخلة إلى المنتدى حول ورقة العمل بعنوان (الأدوات المالية لتمويل مشاريع الشراكة) أكد فيها أهمية مثل هذه المنتديات باعتبارها مثالا جيدا لتعزيز مبدأ الشراكة والتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبادل المعلومات والخبرات في المجالات المختلفة فيما بين مشاركيه.

وقال إن الشراكة والتعاون في مجال الأدوات المالية لتمويل مشاريع الشراكة يمثل ارتباطاً حقيقياً يعمل على تنظيم التعاون مع البلدان والمدن في ظل انعدام سياسة إقليمية تستهدف المنطقة بأكملها.

وخاطب ممثلي المدن المشاركة في المنتدى بالقول: آن الأوان للاستفادة من تجربة مبدأ الشراكة في (إعلان برشلونة) كخطوة جديدة نحو الإعلان عن شراكة حقيقية بين المدن العربية والأوروبية بهدف وضع آليات تعمل على تحقيق تمويل مشاريع مشتركة تؤدي إلى الرفاهية المشتركة من خلال "التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة ومكافحة الفقر" وذلك بوضع مشروع يتم من خلاله عقد الاتفاقيات الثنائية والتبادل الحر في إطار من الاحترام لقواعد المنظمة التجارية الدولية للتجارة..مؤكداً أهمية تأسيس شراكة اقتصادية مالية بين المدن العربية ومنها عدن والمدن الأوروبية من خلال تأسيس تدريجي لإقامة توأمة بين عدن والمدن العربية والأوروبية .

ودعا إلى إقامة مناطق للتبادل الحر بين المدن خصوصاً في مدن الموانئ بهدف إرساء الخطوة الأولى نحو عملية تحرير تبادل السلع ورؤوس الأموال على المستوى الإقليمي و العالمي، إضافة إلى تقويم وتحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية ومنح الأولوية لإنعاش وتنمية القطاع الخاص وتأهيل القطاع الإنتاجي وتأسيس إطار مؤسسي وقانوني حديث من أجل اقتصاد السوق.

واستعرض الأخ الكحلاني في مداخلته تجربة الجمهورية اليمنية، مشيراً إلى إمكانية الاستفادة من الأدوات المالية لتمويل مشاريع الشراكة على مستوى المحافظات وما تملكه مدينة عدن بالذات من مجموعة من الأدوات المالية تعمل على تمويل عدد من مشاريع الشراكة على مستوى محافظة عدن كبناء وترميم المدارس، والطرقات، بناء مراكز حرفية للشباب والمرأة، حماية الأطفال والشباب من الآفات الاجتماعية، دعم الأنشطة الطلابية، الربط الشبكي لمكاتب المحافظة كنواة لبنك المعلومات وخطوة نحو جعل عدن محافظة الكترونية إضافة إلى تحسين نقاط مداخل المدينة ودعم المتضررين من الكوارث الطبيعية والمساهمة في المشاريع غير الممولة محلياً ومركزياً من خلال عدد من الأدوات كأداة المصادر المحلية التي تحصل من الزكاة ورسوم مزاولة المهنة وأداة الموارد العامة المشتركة وأداة اكتساب حصة من الموارد المشتركة (من الضرائب) وأداة الدعم المركزي الرأسمالي وأداة صندوق الشراكة بين القطاع العام والخاص3Ps)) الذي أنشئ بقرار محافظ محافظة عدن ويعمل على تجميع أموال لمن يرغب من رجال المال والأعمال بالمحافظة في المشاركة في تمويل مشاريع يقوم بتنفيذها القطاع الخاص خصوصاً أن تجربته أثبتت نجاحه في تمويل مجموعة من المشاريع المطلوبة في محافظة عدن كبناء مركز التدريب والتأهيل لتكنولوجيا المعلومات، وموسوعة عدن الالكترونية، ومشروع الحزام الأخضر، تطوير الطرق المؤدية إلى تحسين المدينة وغيرها.

وأكد الأخ أحمد محمد الكحلاني في مداخلته ضرورة الاستفادة من الأدوات المالية لتمويل مشاريع الشراكة بين المدن العربية والأوروبية كإطار بروتوكولات التعاون المالي التي تعمل على توقيع عقود وبروتوكولات مالية لفترات زمنية محددة يكون مصدرها من مداخيل ميزانية المجموعة الأوروبية بما فيها المنح والقروض وأموال المخاطر وقروض بنك الاستثمار الأوروبي وكذلك الاستفادة من الأدوات المالية التي تتيحها مؤسسة التمويل العربية الأوروبية كأدوات البنك الدولي المختلفة وصناديق وبرامج التسهيلات بغرض إنشاء صناديق استثمارية مشتركة برأس مال محدد وأيضاً الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الوكالات العربية و الأوروبية و الدولية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب- CGAP) التي تعمل على مساندة مؤسسات التمويل الأصغر وغيرها من الجهات المحتاجة للمساعدة.

هذا ويمثل المنتدى الذي انعقد في دبي وشارك فيه ممثلون على مستوى عال من المدن والمؤسسات الدولية والإقليمية .. يمثل اللقاء الثالث للمدن العربية والأوروبية بعد لقاءي مراكش بالمملكة المغربية في عام 1988م ولقاء فالنسيا بأسبانيا في عام 1994م.

التأكيد على مبدأ الشراكة والتعاون لتحقيق التنمية المستدامة

الشراكة الاقتصادية تمهد لتوأمة بين عدن والمدن العربية والأوروبية

متحف للآلات الموسيقية اليمنية القديمة... مشروع لابد منه !

صنعاء / سبأ:

تأخذك الدهشة لدى زيارة المركز الصحي الثقافي لخصوصية الوظيفة والمهام التي يؤديها، ولعل ما يدهشك في هذا المركز، هي تلك الحجرة التي خصصها مدير المركز دكتور نزار غانم لتوثيق وعرض الآلات الموسيقية القديمة، ما يجعل هذه الحجرة بما تحتويه أشبه بمتحف صغير، تتجلى فيه خصوصية علاقة مدير المركز بالموسيقى، وهو الباحث والمحقق والعازف، وقبل هذا هو الطبيب والأديب ابن الأديب.

في هذه الحجرة يجمع الدكتور نزار غانم عددا من الآلات الموسيقية المستخدمة منذ القدم.. يوضح رئيس قسم الموسيقى في المركز علي غازي أن المتحف يضم نحو عشر آلات موسيقية أبرزها آلة الطربي (القنبوس) وهو العود اليمني القديم، وقد استخدمه اليمنيون حتى ظهور العود الحديث في الأربعينيات،ويتكون الطربي من أربعة أوتار كافية لإعطاء أي لحن عربي ويمني ومن مميزاته أنه صناعة محلية.

وتتكون آلة القنبوس أو الطربي من قاعدة خشبية مقسمة ومنحوتة من الخشب ومكسوة بجلد حيواني، وكذا أربعة أوتار وأربعة مفاتيح خشبية خاصة بالتحكم في شد الأوتار وإحكامها وفق التقاسيم المطلوبة."

إضافة إلى آلة القنبوس توجد آلة (الربابة) وهي حسب علي غازي آلة موسيقية استخدمتها العرب في الجزيرة العربية منذ القدم وتأصل عشقها لدى بادية العرب و الشام وعزف بها اليمنيون في البادية في مناطق مأرب وقيل إنها ذهبت مع العرب أثناء فتوحات الأندلس ومن ثم انتقلت إلى أوروبا فتطورت وصنعوا منها الكمان الأول، والكمان الثاني وحتى أصبحت منظومة من آلات موسيقية.

أما الآلة الثالثة فهي (السمسمية) التي استخدمت في حوض البحر الأحمر واستخدمها البحارة اليمنيون في الحديدة وعزفوا عليها الكثير من الأغاني الخاصة بالبحر و الصيد وكثير من الألوان الغنائية التي ما زالت تستخدم السمسمية.

وتتكون السمسمية حسب علي غازي من ستة أوتار وتجويف خشبي يغطي بجلد الحيواني تثبت بطرف قاعدة خشبية تأخذ شكل المثلث وهناك سمسميات بأربعة أوتار.

إلى جانب تلك الآلات هناك آلة (الطار) التي يقول علي غازي أنها استخدمت في الكثير من البلدان العربية واستخدمت في اليمن بشكل كبير خاصة في تقديم مديح النبي صلى اللّه عليه وسلم " وفي قديم الزمان كان المداح جوالاً يقوم بنقل الأخبار السياسية والثقافية والدينية وغالباً ما يكون متجولاً وحافظاً مستخدماً الطرب ."

إلى ذلك توجد آلة (المراويس) التي تستخدم في حضرموت ضمن مجموعة إيقاعات منها الغليظ ومنها الدقيق (والذي يعني الصوت الحاد) مكونة من قطعة خشبية مغلفة بالجلد ولها موازين تتيح للعازف التحكم في نغماتها دون أحداث أي أصواتناشزة.

كما استخدمت بجانب المراويس (المراقيص الخشبية) كبديل عن تصفيقات اليد وتقوم بتقوية صوت التصفيق وقد استخدمها الحضارم في الدان الحضرمي وانتقلت إلى الخليج، بالإضافة إلى تلك الآلات يوجد في المتحف آلة (الدربك) وهي تؤدي دور المراقيص لكن بصوت أغلظ وقد استخدمت في حضرموت حيث يشكل الدربك مع المراويس أكثر من نغمة إيقاعية.

كما تتوافر في المتحف آلة (الهاجر) والتي استخدمت في الكثير من المناطق اليمنية وفي صنعاء بشكل كبير حيث يستخدم برفقة المزمار.

هنا يتحدث الدكتور نزار غانم مدير المركز قائلا: تقسم الآلات الموسيقية في المتحف إلى أربعة أنواع :

الآلات الوترية والآلات النفخية والآلات الإيقاعية مثل الدفوف وغيرها والآلات الخشبية، فاليمن لها نصيبها من كل هذه الآلات وقد وجدت في النقوش السبئية القديمة و شواهد القبور وكثير من النقوش الأثرية في مأرب تضمنت وجود صور لآلات السمسمية وصور لصوتيات، وهي ما تؤكد استخدام الآلات الموسيقية في اليمن القديم.

أما بالنسبة للطربي فهو من عائلة العود و لكنه يتميز بانه مكون من أربعة أوتار وبوقة مغشاة بالجلد وليس بالخشب وفيه أيضا مراية لكي يرى الإنسان القادم إليه من العسس وغيرهم.

الطربي (القنبوس) مركب من جزئين ليسهل على العازف قديما إخفاؤه من الذين كانوا يحرمون الغناء والموسيقى حينها وعرف في جنوب اليمن سابقا بالقنبوس وعرف في شمال اليمن بالطربي.

وأشار غانم إلى "إن الباحث الفرنسي المقيم في اليمن / جان لامبير / أكد أن آلة القنبوس تعد أقدم آلة موسيقية موجودة في الجزيرة العربية من هذا النمط ".. وكذا السمسمية آلة موسيقية وجدت صورتها في النقوش اليمنية القديمة وهي معروفة بـ "ألطنبور" وهي آلة محدودة قد تكون فلكلورية خاصة تؤدي وظيفتها بجانب أغاني البحارة.

وتأتي أهمية توثيق هذه الآلات لدى المركز الصحي الثقافي من حيث عدم وجود قسم خاص بهذه الآلات من الموروث الشعبي لدى أي جهة أخرى، ما يعزز الخوف من أن تطغى الآلات الجديدة على تلك الآلات القديمة، وهذا الإلغاء ليس في صالح التراث الثقافي حسب الدكتور نزار غانم الذي يقول "انطلاقاً من هذا قمت بمحاولة جمع وحفظ بعض هذه الآلات كجزء من اهتمامات المركز الذي يعتني بالتراث والثقافة.

بعض من الآلات الموسيقية اليمنية القديمة

تصويب وتنويه

تلقت الصحيفة توضيحاً من مكتب التربية والتعليم بمحافظة تعز حول الخبر المنشور في العدد /14030/ بعنون محاضرة حول الغش في الامتحانات بمؤسسة السعيد بتعز الأسباب والحلول .

وقد ورد في الخبر خطأ غير مقصود حيث ورد أن الدكتور عبدالله الذيفاني قدم المحاضرة الأولى والصحيح أن الدكتور مهدي علي عبد السلام مدير مكتب التربية بتعز هو من قدمها .. أما المحاضرة الثانية فقدمها الدكتور الذيفاني، لذا وجب التنويه والاعتذار .

المحرر: الرسالة التعقيبية المستلمة من مكتب التربية بتعز احتوت على ألفاظ وعبارات وكلمات منافية لحق الرد وتتضمن تشهيراً يعاقب عليه القانون مما أدى بالصحيفة إلى عدم نشره كاملا التزاما بمحظور النشر حتى لا تقع الصحيفة تحت طائلة المساءلة القانونية .